المقدمة

يظل الأمن، على اختلاف مفاهيمه من ثقافة لأخرى ومن نظام إلى آخر، قضية العالم الأولى، وهي قضية تؤرق الحكومات، وتشغل المنظمات الدولية والإقليمية وتتعدد فيه الرؤى، وتنشغل به المؤتمرات، وتكثر من أجله الاتفاقيات وهناك نوع من الأمن،وهو الأمن الاجتماعي والسياسي، وهذا تعنى به جميع الدول على اختلاف أنظمتها، ووسائل حكمها وغالبا ما تكون الجهات الأمنية في الدولة على اختلاف تخصصاتها واهتماماتها هي المسئولة عنه ونوع آخر، هو الأمن الثقافي والفكري وتتعدد الجهات المسئولة عنه، ومن بينها المؤسسات الثقافية، التي تعنى بنمو الفكر وتنمية المجتمع ثقافيا وغالبا ما تكون هذه المؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني ذات الاستقلال في إدارتها وصلاحياتها وتعمل وفق أنظمة تم الاتفاق عليها، من قبل هذه المؤسسات وتنظم المؤسسة أنشطتها على ضوء قناعة العاملين فيها دون وجود تدخل من جهات أمنية في الدولة.

في بعض الدول، تكون المؤسسات الثقافية، حكومية أو مدنية، تحت إشراف حكومي، مما يجعلها تحت المجهر فيما تنظم، وتدير من أنشطة ويطلب منها في بعض الأحيان، العودة للجهات الأمنية عند تنظيم أنشطة أو فعاليات ثقافية وأحيانا يوجه لها اللوم، لأنها لا تقوم بدورها بشكل إيجابي أو أنها عبر بعض أنشطتها المقرة سلفا تخرج عن المألوف،

حسب رؤية الجهات الأمنية.

ولعل أحد الأسباب حرص هذه الجهات على توجيه هذه المؤسسات ضمن رؤية الأمن السياسي، التي قد تتداخل مع الأمن الاجتماعي أما المؤسسة الثقافية فى رؤيتها للأمور، وبالتالي تنظيم أنشطتها ينطلق من مبادئ ثقافية وفكرية دون أن تغفل الهاجس الأمني الاجتماعي والسياسي، لكنها بالتأكيد أقل حساسية في هذا الجانب من الجهات الأمنية، من منطلق قناعتها أن تحقيق الأمن بكافة أنواعه، لا يكون بمزيد من الحذر الشديد من اللقاءات الثقافية، وما يطرح فيها من أفكار ورؤى ويمكن التأكيد أن الاتفاق التام بين المثقف والسياسي، لا يكون غالبا لمصلحة المجتمع والوطن، نظرا لاختلاف الدور الذي يقوم به كل منهما إن سياسة المنع، لا تكلف كثيرا، فهي الأسهل مسلكا، والأقصر طريقا، وربما الأضمن على مستوى رؤية الإدارة الأمنية ذات الأفق غير الواسع، لكن هل هي الأصلح للمجتمع والدولة ومستقبل الوطن؟

الأمر يمكن أن يكون محل اختلاف، وقد تتعدد وجهات النظر حوله غير أنه يفترض أن يكون العاملون في المؤسسات الثقافية على مستوى من الوعي الثقافي والحس الوطني، والحرص الأمني، ولديهم الدراية بواقع الوطن ومصلحته ولذا فإن الثقة فى هذه المؤسسات ومنحها المزيد من الحريات المنضبطة، فيما تؤديه من أعمال، والتأكيد عليها بتحمل مسئوليتها بشكل أكبر،سيجعلها تقوم بدورها بإيجابية أقوى وسيتجه

إليها الأفراد والجماعات، لمناقشة قضاياهم، ومعالجة مشكلاتهم وبالتالي التعبير عما يؤرقهم من هموم اجتماعية وسياسية وإدارية وبذلك يتحمل الجميع أفرادا وجماعات المسئولية تجاه المجتمع والوطن، ويكونون عونا للدولة في حل كثير من القضايا.

فى هذا الجهد المتواضع سوف نتعرض سويا لستة صور من صور الأمن نعرض فيها لمفهوم الأمن ومدى أهميته والعقبات التى تعوق تحقيقه ثم لكيفية تذليل هذه العقبات لتحقيق افضل مستوى من الاستقرار الناتج عن توافر أكبر قدر من هذا النوع من الأمن 0

أسامة عبد الرحمن